

من وزير المالية  
إلى

الموضوع : النظام الجبائي المطبق على تذاكر المطاعم والهدايا  
المرجع : مكتبكم الوارد بتاريخ 10 جوان 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ مكتبكم وهو مركز تجاري أبرم جملة من العقود مع مصدري تذاكر المطاعم والهدايا وطلبتكم معرفة الطرف المعني بالخصم من المورد والواجبات المحمولة على كل من المركز التجاري و مصدري تذاكر المطاعم والهدايا فيما يتعلق بالخصم من المورد المطبق على عمولات تذاكر المطاعم والهدايا.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّه طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل، لا تخضع مبالغ القيمة الاسمية لتذاكر المطاعم والهدايا المدفوعة لفائدة الشركات المصدرة للتذاكر للخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات.

غير أنّ العمولات الراجعة إلى الشركات المصدرة لتذاكر المطاعم والهدايا في إطار الاتفاقية المتعلقة بها تخضع للخصم من المورد بنسبة 15%.

بالتالي، وفي الحالة الخاصّة وإذا كان المركز التجاري موضوع مكتبكم هو الذي يتولى دفع العمولات إلى الشركات المصدرة للتذاكر، فهو يكون مطالبا بالقيام بالخصم من المورد المذكور أعلاه.

غير أنه وفي صورة إقطاع مصدري التذاكر للعمولة الراجعة لهم بهذا العنوان فيتعيّن عليهم القيام بالخصم من المورد المذكور بأنفسهم ودفعه للخزينة في الأجل المحددة لذلك وتسليم أنفسهم شهادة في الخصم من المورد المذكور بإسم المدين الفعلي وذلك بمناسبة كل عملية دفع. وتتضمن الشهادة المذكورة البيانات التالية:

- ✓ الهوية الكاملة للدافع،
- ✓ الهوية الكاملة للمدين الفعلي،
- ✓ الهوية الكاملة للمنتفع،
- ✓ المبلغ الخام،
- ✓ مبلغ الخصم من المورد،
- ✓ المبلغ الصافي المدفوع.

وتقبلوا سيدي، فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسلام  
عن وزير المالية وبتفويض منه  
المدير العام  
للدراسات والتشريع الجبائي  
الإمضاء: سهام بوغديري نممية